النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«نفط الكويت» توقع عقدين بقيمة 21 مليون دينار

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة في شركة نفط الكويت ان الشركة وقعت عقدين بقيمة 21 مليون دينار لتنفيذ اعمال صيانة الآبار والخدمات المرتبطة بها في عدد من مناطق الشركة، مشيرة الى ان العقدين يعتبران من اكبر العقود التي توقعها الشركة لصيانة الآبار خلال العام الحالي وهما مع شركتي فوارس للخدمات البترولية وشركة GOFSCO.
وذكرت المصادر أن العقدين يتماشيان مع استراتيجية شركة نفط الكويت الرامية الى انتاج 4 ملايين برميل من النفط يوميا بحلول 2020 والمحافظة على هذا المستوى الانتاجي حتى عام 2030.

الخطة لها عدة سيناريوهات أهمها تحميل الناقلات الكويتية وتفريغها بمناطق آمنة بعد مرورها من المضيق

الكويت تضع خطة طوارئ محكمة لتصدير النفط في حال إغلاق «هرمز»

تبدو سورية خلال الأيام المقبلة على موعد مع استحقاق قد يغير من قواعد اللعبة ليس في داخلها فحسب، بل على صعيد المنطقة وتوازناتها، المقصود بهذا الاستحقاق هو الهجوم العسكري الذي بات مؤكدا وفقا لتصريحات الولايات المتحدة وعدد كبير من حلفائها الأوروبيين.

وبما أن الضربة العسكرية أصبحت قاب قوسين أو أدنى، فثمة تخوفات كثيرة تسيطر على دول الخليج عامة والكويت خاصة من تهديدات إيران المتكررة من إغلاق مضيق هرمز أمام تصدير النفط الكويتي، وفي ظل هذه التخوفات وحالة عدم التيقن التي تتجاوز حالة اليقين يؤكد مصدر نفطي رفيع المستوى في مؤسسة البترول الكويتية أن القطاع النفطي أعد خطة طوارئ محكمة لضمان تصدير النفط الكويتي إلى كل دول العالم.

المصدر النفطي قال لـ «الأنباء» إن مؤسسة البترول طلبت مؤخرا من جميع الشركات النفطية التابعة إعداد خطة طوارئ متعددة السيناريوهات تبدأ من التخوفات البسيطة إلى المعقدة، وقامت إدارة الأزمات بالاستجابة إلى الحوادث النفطية في الشركات بإعداد خطة طوارئ كل في مجال تخصصه.

وأشار المصدر إلى أن الخطة التي تم الاتفاق عليها من قبل الشركات وصدقت عليها مؤسسة البترول الكويتية هو انه في حالة نشوب حرب سورية وتهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز فإن شركات الشحن العالمية وناقلات النفط ترفض دخول الخليج العربي لأنها تعتبرها منطقة حرب وبالتالي فإن المؤسسة ستقوم بالتنسيق مع شركة ناقلات النفط الكويتية وعبر أسطولها البحري في تحميل النفط الخام والمشتقات البترولية على متن الأسطول الكويتي والخروج من منطقة الخليج العربي على أن يتم تفريغ الشحنات إلى ناقلات النفط العالمية وتحميل السفن من جديد في منطقة آمنة ومأهولة.

وقال إن الخطوط الملاحية بالخليج العربي تعد خطوطا اقتصادية هامة للتجارة العالمية، حيث إن الضربة العسكرية ستضطر أغلب الناقلات العملاقة لعدم الدخول والخروج عبر مضيق هرمز وتأمين خط سير ملاحي لحمايتها من المخاطر التي تنجم عن عدم استقرار المنطقة بشكل عام ومياه الخليج العربي بشكل خاص، لذلك شرعت الكويت إلى التغلب على مثل هذه التخوفات من خلال الاعتماد على الأسطول التابع لشركة ناقلات النفط الكويتية.

وتطرق المصدر في حديثه إلى أن الخطة تشمل كذلك أسوأ السيناريوهات والتي قد تنجم عن الإغلاق الكامل لمضيق هرمز من قبل إيران لعدة أيام وفي هذه الحالة ستضطر الكويت إلى تخفيض الإنتاج وإغلاق المصافي، مشيرا إلى أن الخطة تشمل إغلاق مصفاتين من الـ 3 التابعة لشركة البترول الوطنية لسد مطالب الكويت من الاحتياجات المحلية للوقود والديزل المطلوب لمحطات الكهرباء واستهلاك السيارات، مشيرا إلى احتمال وقف تصدير المشتقات النفطية وفقا لتلك السيناريوهات.

وذكر أن الكويت مهددة بفقدان ثلثي عائداتها النفطية التي تمثل 95٪ من الموازنة العامة إذا أقفل المضيق الاستراتيجي، مشيرا إلى أن تطمينات الرسميين وتنفيذ الخطة المحكمة سوف تقلل من النتائج الكارثية والشلل التام لمرور النفط الكويتي.

من جهة ثانية، قال مصدر نفطي مطلع إن مياه الخليج العربي في حال نشوب حرب في المنطقة تعتبر مناطق حمراء يحظر الدخول بها الأمر الذي يرفع بوليصات التأمين إلى أكثر من 50٪ نتيجة المرور بهذه المناطق وأن المرور بها يكون مقننا، حيث إن العديد من السفن التجارية والنفطية اتخذت احتياطات عاجلة وحماية واتخذت إجراءات جديدة تهدف للتصدي لأي هجوم عسكري عليها أثناء مرورها عبر مضيق هرمز، وذلك بعدم مرور الناقلات عبر المضيق وتوقف الناقلات بعد تفريغ شحنتها أثناء الضربة العسكرية على سورية بالأرصفة المخصصة لها بالخليج العربي.

وعلى صعيد آخر، نفى المصدر وجود مخزونات إستراتيجية كبرى للكويت في دول أوروبية وآسيوية، وأيضا عدم وجود مخازن عائمة في البحر لتخزين النفط الخام والمشتقات البترولية، مشيرا إلى أن تلك الخزانات العائمة تلجأ إليها الدول المنتجة التي يوجد لديها فائض في التصدير ولكن الكويت وضعها مختلف في أنها مرتبطة بعقود تصدير لمعظم إنتاجها النفطي.

وحول طبيعة خطة الطوارئ ومدى إمكانية التعديل عليها طبقا للمتغيرات التي قد تطرأ على ارض الواقع من مستجدات جيوسياسية، قال المصدر إن الخطة بها مرونة بالغة في إمكانية التغيير طبعا للظروف، مع إمكانية التعديل من قبل الشركات النفطية التابعة على خطة التغطية الاستراتيجية.

خطة طوارئ بعدة سيناريوهات أعدتها الكويت لضمان تصدير النفط

الكويت ليس لديها مخزونات إستراتيجية في دول أوروبية وآسيوية ولا يوجد مخازن عائمة

«الكيماويات البترولية» حققت فوائد مالية شكلت ما نسبته 10٪ من صافي أرباح «مؤسسة البترول»

أسعد السعد لدى استقباله الوزير مصطفى الشمالي

الشمالي ونزار العدساني متوسطين قيادات الشركة

قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية مصطفى الشمالي بزيارة لشركة صناعة الكيماويات البترولية، التقى خلالها بقياداتها وتم استعراض تاريخ الشركة على مدى 50 عاما منذ تأسيسها وأهدافها الاستراتيجية وسياسات مؤسسة البترول الكويتية الخاصة لأنشطة البتروكيماويات بالإضافة إلى المشاريع الهادفة الى التوسع داخل الكويت وخارجها لتحقيق المزيد من المراكز الريادية بالأسواق العالمية، وعرض الإنجازات المالية لاستثمارات الشركة والتي حققت فوائد مالية شكلت ما نسبته 10٪ من صافي أرباح مؤسسة البترول الكويتية وساهمت بنسبة 4,5٪ من دخل الناتج المحلي للأنشطة النفطية غير المباشرة للكويت.

وكذلك تم استعراض مشاريع الشركة المستقبلية كمشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني والفوائد المتوقعة من عملية التكامل مع مشروع المصفاة الجديدة والوقود البيئي والأهداف المرجوة من تعظيم الفائدة على الموارد النفطية للكويت وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي.

كما تم تسليط الضوء على التحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذ هذه المشاريع مثل ندرة الاراضي الصناعية وعدم استغلال مواد اللقيم ذات القيمة المضافة لهذه الصناعة كغاز الإيثان لتعظيم المردود على الموارد النفطية.

في نهاية الاستعراض شكر الوزير جهود جميع العاملين بالشركة وأكد على دعمه لخطط الشركة المستقبلية للتوسع في أنشطة البتروكيماويات داخل الكويت وخارجها وحرص معاليه على تذليل جميع المعوقات التي تواجه تنفيذ هذه المشاريع الهادفة لتنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات الخارجية وفتح أسواق جديدة عالميا والتي من شأنها رفع مستوى الصناعة والاقتصاد للكويت.

.. والشركة تحقق 127 مليون دينار فائضاً مالياً من تطبيق برنامج 6 سيجما في 6 سنوات

قال مصدر نفطي مطلع في شركة صناعة الكيماويات البترولية إن الشركة حققت فائضا ماليا بمبلغ 127 مليون دولار كفوائد مالية بعد تطبيقها لبرنامج «6 سيجما»، الذي يعنى بتقليل التكاليف وزيادة الربحية للمؤسسات النفطية على مدار الست سنوات الماضية.

وأوضح المصدر انه تم تنفيذ 86 مشروعا من فئة تطوير أساليب العمل 6 سيجما بزيادة قدرها مشروعان عن العدد المستهدف ليصبح العدد الجمالي للمشروعات 382 مشروعا خلال الستة أعوام الماضية.

وأضاف المصدر أن «الكيماويات البترولية» بدأت بتنفيذ البرنامج بالتعاون مع شركة داو كيميكال الأميركية لصناعة البتروكيماويات منذ عام 2007 بهدف تطوير أساليب العمل والإنتاج، مما أدى إلى تحسن كبير في أداء الشركة التشغيلي والإداري.

وأوضح أن البرنامج هو إستراتيجية عمل تهدف إلى وضع حلول مناسبة لأي عقبة تواجه شركات البتروكيماويات، سواء على مستوى العمل الإداري أو الإنتاجي، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف بنسبة كبيرة وتحسين ربحية الشركة، إضافة إلى تطوير مهارات المهنيين والإداريين العاملين فيها.

وذكر أن كوادر الشركة البشرية استفادت بشكل واضح من تطبيق «6 سيجما»، حيث ساعدهم في رفع كفاءتهم وقدراتهم التحليلية لأي مشاكل تتعلق بالعمل، لافتا إلى أن «الكيماويات البترولية» تسعى إلى أن يكون برنامج «6 سيجما» جزءا من عملها اليومي وإستراتيجية مستمرة لتطوير الأداء في المستقبل، موضحا أن البرنامج يمتاز بالمرونة العالية التي تسمح بتجديد أهدافه كلما احتاجت الشركة لذلك.

وأشار إلى أن البرنامج يسعى إلى التطوير الدائم لأساليب العمل المختلفة في قطاع البتروكيماويات بما في ذلك أساليب التسويق والتصنيع وإدارة الشركات، موضحا انه أدى بالفعل إلى تخفيض التكاليف لدى «الكيماويات البترولية» منذ تطبيقه وحتى الآن.

وذكر أن أهم الإيجابيات التي استفادت منها الشركة بعد تطبيقها للبرنامج هو تقليل تكلفة الإنتاج مع زيادة الكفاءة وتقليص مدة الدورة المستندية بما ساهم في تحقيق عوائد مالية أكبر مقارنة مع الفترة السابقة لتطبيقه.

Petrochemical Industries Company
شركة صناعة الكيماويات البترولية

تعثر المقاول «Gs» في تنفيذ خزانات مصفاة ميناء الأحمدي

مشاكل مالية تواجه تنفيذ خزانات مصفاة الاحمدي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة أن شركة جي اس الكورية الجنوبية تواجه مشاكل مالية وتعثر في تنفيذ مشروع إنشاء خزانات جديدة للغاز المسال في مصفاة ميناء الأحمدي، كاشفة أن المقاول تأخر كثيرا في تنفيذ المشروع ولا يوجد ثقة في الانتهاء من إنشاء الخزانات التي ستخدم خط الغاز الرابع المتوقع افتتاحه بداية العام المقبل.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في شركة البترول الوطنية إن هناك تأخير في عمليات التنفيذ لمشروع الخزانات الجديد المتجزئ على مرحلتين لإنشاء 10 خزانات ضخمة لغاز «إل بي جي»، مبينة أن تأخر تسليم الخزانات سيعرقل طبيعة العمل بعد افتتاح خط الغاز الرابع، حيث ستلجأ المصفاة إلى الاستعانة بالخزانات الحالية لخط الغاز الأول والثاني والثالث ولن تكون هناك قدرة تخزينية كبيرة.

وحول الأسباب التي عرقلت تنفيذ المشروع بالموعد المحدد قالت المصادر إن المقاول جي اس كان قد تقدم بأقل الأسعار للمشروع بقيمة 154 مليون دينار، وكانت هناك فجوة مالية كبيرة بين أقل الأسعار وثاني أقل الأسعار بشكل لافت، مشيرة إلى أن مشروع خزانات الأحمدي يتألف من 10 خزانات لغاز «إل بي جي»، بالإضافة إلى تحديث الخزانات الحالية لتصبح أكثر قدرة على استيعاب أكثر من مادة في نفس التوقيت للتخزين.

وذكرت المصادر أن مشروع خزانات الأحمدي يهدف في الأساس إلى زيادة عدد أيام التخزين لتصل إلى ما بين 15 و18 يوما، مبينة أن هناك خطة أعدتها الشركة لزيادة عدد الخزانات في حال الاحتياج إليها والتي تتزامن مع فترة تشغيل المصفاة الجديدة وهو سيعطي حلولا أكثر لمشكلة عدد أيام التخزين.

وقالت المصادر إن الهدف من مشروع تحديث الخزانات الحالية هو استبدال الخزانات التي انتهى عمرها الافتراضي بالإضافة إلى العمل على مواكبة إنتاج كميات الغاز المقبلة من شركة «نفط الكويت» لأن الغاز الطبيعي عندما يصل إلى المصفاة ويتم التعامل معه وتصنيعه إلى منتجات أخرى مثل الايثين وهو العصب الأساسي لصناعة البتروكيماويات وكذلك منتج البروبان والبيوتان وهما من أنواع الغاز المسال، بالإضافة إلى النافثا الطبيعية ويتم تخزين تلك المنتجات كافة بمشروع خزانات شمال الكويت.